هل الاحترام المتبادل هو المطلوب العصري؟
التعدُّديّة الثَّقافيّة والنَّظرية السِّياسيَّة العالمية

د. أحمد محمد الحسن شنان*

ضمن برامج المحاضرات العامة لعام 2000م بجامعة ساوثهامبتون قدّم بروفيسور كرس براون أستاذ العلاقات الدُّولية بشعبة العلوم السِّياسية محاضرة قيّمة في موضوعها جريئة في أفكارها ، وشيّقة في طرحها ، تناولت قضايا جوهرية ما برحت تشغل الأوساط الفكرية والثقافية مثل الحداثة والعولمة ، والتعدُّدية الثَّقافية ، والآثار السِّياسية والإجتماعية المترتبة عليها. وقد كانت تلك المحاضرة بالنسبة لي ممتعة جداً لما تحمله من بعد "تأصيلي" في الفكر الغربي المعاصر، ولما تضمنته من رؤية عميقة لمواطن التوتر والحساسية الدولية ، ولما أبداه المحاضر من تجرد في إبراز إشكالية العقلية الغربية في التعامل مع الثقافات الأخرى.. وقد رأيت إشراك القارئ في الفائدة من هذه المحاضرة بترجمتها وتلخيصها.

تهدف المحاضرة بصفة عامة إلى استكشاف آفاق جديدة للسِّياسة والعلاقات الدُّولية من منظور التعدُّدية الثقافية العالمية وفي البدء حاول المحاضر رسم الإطار النظري لموضوعه مثيراً عدداً من النقاط تتمثل في الآتي:

أ- الحالات التي يقع فيها الأفراد في مأزق نتيجة للتباين الثَّقافي:-
- ممرضات إنجليزيات يواجهن تهمة إرتكاب جريمة القتل وعقوبة الإعدام في المملكة العربية السُّعودية.
- روائي بريطاني من أصل هندي محكوم عليه غيابياً بالإعدام حسب فتوى إيرانية.
- شاب أمريكي مراهق يواجه العقاب البدني القاسي حيال تخريب عام طفيف نسبياً في سنغافورة.
- وسائل الإعلام والرأي العام في الغرب غاضبة إزاء هذه القضايا بينما الناس غاضبون أيضاً في السُّعودية وإيران وسنغافورة وبلاد أخرى ، لأننا قد غضبنا ابتداءاً استجابة لافتراض غربي يزعم أنّ أي شيء لم يعمل به في أوربا الغربية وشمال أمريكا لا يجب أنّ يعمل به البتة.. يتسآءل المحاضر كيف إذن فهم ردود الفعل المتباينة هذه ، ومن ثم كيف يتم تذويب الخلاف وإصلاح الحال، إذا كانت المصالحة ممكنة أو حتى مرغوب فيها؟.

ب- الجدل الدائر حول "عالمية" حقوق الإنسان، فمنذ تبني الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 تعزَّزت مكتبة القانون الدُّولي وأدبياته بدراسات مستفيضة وعميقة حتى برزت على الساحة العالمية بما يعرف "ثقافة حقوق الإنسان" وفي ذلك أيضاً واجهت "عالمية" حقوق الإنسان اتهامات ساخنة بأنها تجسِّد الإمبريالية الثقافية الغربية ، فعلى سبيل المثال الكونفوشسيون ومؤيدو القيم الآسيوية ينتقدون من زاوية مفهوم الأسرة الممتدة وصلات القربى في المفهوم الغربي لحقوق الإنسان، والقادة المسلمون يرفضون مفاهيم المساواة المطلقة بين الجنسين، وكذلك أضحت التنديدات والانتقادات التي تطلقها منظمة العفو الدُّولية لا تجد عند كثير من شعوب العالم غير التندر والاستنكار ، يتضح من كل ذلك التغيير الحانق نحو هيمنة الثقافة الغربية ، وعلى كل حال إنني أجد مسوغاً منطقياً لهذه النظرة الناقدة لثقافة حقوق الإنسان.

ج- ما يسمى بالمعايير الثابتة والممارسات الدبلوماسية الراسخة في عرف القانون الدُّولي لا تعدو كونها صدى لمفاهيم وقيم ولدت وترعرعت في حنايا النظام الأوربي ، ومن ثم فرضت على العالم بأكمله نتيجة للإمبريالية الأوربية.

ويمضي المحاضر ليقرّر قناعته بأنّه لن يتحقق نظام عالمي مستقر في غياب شيء من الإتفاق العام والإجماع حول المعايير والمفاهيم ، مبيّناً اعتقاده في نقطتين جوهريتين:

أولاً: لا أعتقد أن هذه الإشكاليات ستختفي من تلقاء نفسها ، بل العكس من ذلك ستغدو أكثر تعقيداً مع مرور الزمن فأطروحة صمويل هنتنجتون القائلة بأنّ "صدام الحضارات" سيسود القرن القادم فيها شيء من المبالغة الدرامية ، ولكنه مع ذلك يبدو في تقديري أقرب من أولئك النفر الذين يعتقدون أنّ انتصار الديمقراطية اللبرالية على الشيوعية سوف يؤسِّس لعصر الإنسجام الإيديولوجي . ولعلّ زاوية الحقيقة في أطروحة العولمة أنّ هناك بالفعل قوى اقتصادية عالمية سائدة في عالم اليوم ، ولكني لا أعتقد البتة أنّ هذه القوى بمقدورها أن تّغيّب الدُّول وتذيب الثقافات في المستقبل القريب ، وسيظل التغُّلب على ما تفضي إليه التعدُّدية الثقافية قضية ماثلة وملِّحة في مجال العلاقات الدُّولية.

ثانياً: لا أعتقد أننا قد تعلمنا بعد كيف نفكِّر في مثل هذه القضايا، لاحظ أني أقول كيف نفكِّر وليس ماذا نعمل حيالها، على سبيل المثال لدى فكرة جيدة عن ماذا يعني التهديد بالقتل بالنسبة لسلمان رشدي ، ولكن هذا لا يكفي عن التفكير في الأسئلة المشروعة المتعلقة بهذا الأمر ، مثل كيف نشأ هذا التهديد أصلاً؟ وهل يمكن للمرء أن يتصور ببساطة أنّ فتوى الخميني هي مجرد ضرب من استعراض العضلات ؟ وهل عدم ارتياح المسلمين وانزعاجهم من الرواية نوعاً

* أستاذ علم النفس المشارك بكلية التربية ، جامعة الجزيرة.

من التعصب الأعمى ؟ شئ أعمق من هذا بكثير يبدو لي أنه متصل بهذه القضية ، وفي ذات السياق فإنّ قطع الرقاب والرجم بغيض بالنسبة لنا ، ليس واضحاً لماذا تُجبْر دول الشرق المعنية على أن تشاركنا قناعاتنا هذه ، خاصة إذا تكونت هذه القناعات حديثاً ، فالإعدام ما زال عقوبة ماثلة في الولايات المتحدة ونبذته أوروبا فقط في الجيل السابق ، فقطع الرقاب ما زال في الذاكرة الحية للشعب الفرنسي.

كيف إذن يجب أن نفكِّر في مثل هذه القضايا الجوهرية؟:

للإجابة على السؤال المحوري أشار المحاضر لتقرير خاص أعدّته ونشرته وزارة الخارجية البريطانية في مايو 1997م يحمل رؤى الحكومة الجديدة آنذاك ، وفلسفتها في إدارة السِّياسة الخارجية ، وفي المدخل إلى ذلك استطرد قائلاً إنّ حزب العمال بعودته إلى السلطة بعد "18 " سنة في المعارضة ، لم يكن بين الفريق الوزاري الذي كلّفه رئيس الوزراء بإدارة وزارة الخارجية من له خبرة سابقة في منصب حكومي إلا روبن كوك الذي كان فقط عضواً في البرلمان حينما كان العمال في السلطة ، وقد عرف روبن بانتقاده المتواصل لحيثيات السِّياسة الخارجية في عهود ويلسون وكلاهان وتاتشر خاصة فيما يتعلق بالسِّياسات الدَّاعية إلى التعاون الوثيق بين بريطانيا والولايات المتحدة، أو المتعلقة بوضعية بريطانيا في المجتمع الأوربي . وعلى الرغم من أنّ هذه الانتقادات كانت تجد التأييد من توني بلير ، إلا أنها أضحت في طي النسيان . في مثل هذه الظروف كان يتوقع أن يرد افتراض منطقي بأنّ ثمة تغييرات سوف تأخذ مداها في السِّياسة الخارجية البريطانية وفي ترتيبات صنع القرار.

تقول المذكرة المعنية "مهمة الخارجية البريطانية تتركز في مراعاة وتطوير المصالح القومية للمملكة المتحدة والإسهام في مجتمع عالمي قوي. وتضيف الوثيقة أيضاً "سوف نتابع تلك المهمة حتى نؤمّن أربعة مكاسب أساسية لبريطانيا عبر سياستنا الخارجية هي الأمن ، والازدهار والرفاهية ، وترقية الحياة ، والاحترام المتبادل. وكما عبَّر وزير الخارجية في خطابه الافتتاحي " سوف نعمل من خلال منابرنا الدُّولية وعلاقاتنا الثنائية لننشر قيم حقوق الإنسان ، والحريات المدنية ، والديمقراطية التي نطلب لأنفسنا " . وفي ذلك يوضِّح بروفسير براون التناقض الفلسفي بين قواعد الأخلاق ومفهوم المصالح الذاتية في الممارسة السِّياسية ، إذ ما نطلبه لأنفسنا في المنابر الدُّولية من قيم قد لا يستقيم مع قيم الشعوب الأخرى ، ولأننا في الديمقراطيات اللبرالية نعتقد في تلك القيم والمفاهيم ، فإنَّه من غير اللائق أن نلح على غيرنا في الامتثال بها ، ولا يجوز أن نقرن احترامنا للشعوب الأخرى بمدى احتفالها بقيمنا ، علاوة على ذلك فإنّ فكرة "الاحترام المتبادل" التي أُريد لها أن تمثِّل البعد الأخلاقي لسِّياسة بريطانيا الخارجية ، تبدو متصلة إتصالاً وثيقاً بمفهوم حقوق الإنسان النابع من الفلسفة الغربية ، وعلى الرغم من الارتباط العضوي لهذا المفهوم بثقافات الإنسان المتعددة ، إلا أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة في ديسمبر 1948م ، قد عبَّرْ عن أحادية ثقافية طاغية ، ومن ثم يصدق وصفه بالإمبريالية الثقافية ، أي عدم احترام الآخر في إطاره الثقافي ونسقه القيمي . ويخلص المحاضر في ختام مناقشته لمذكرة الخارجية البريطانية ، إلى أنّ السِّياسة الخارجية البريطانية إذا كانت تروم الأخلاقية في الممارسة السِّياسية فعليها إعادة صياغة مفهوم "المصالح القومية" بحيث يتوازن مع مفهوم "الاحترام المتبادل " المرتكز على مراعاة حقوق الإنسان بمفهومها الواسع في إطار التعدُّدية الثقافية العالمية .

ويواصل بروفيسور براون في تحليل المفارقة المنهجية في اكتساب المعرفة إذ يقول :" يمتلك العلم الغربي" قدرة تفسيرية أكثر من غيره ، والتكنولوجيا القائمة على العلم الغربي تمنحنا درجة من التحكُّم وضبط البيئة لا يسع أي نظام عقدي آخر أن يدانيها ، ولكن النقطة هنا تكمن في أنّ الاعتراف بتملُّك قوة تفسيرية أكبر يعني مجرد امتلاك "كرت" رابح تجاه المذاهب الأخرى ، هذا إذا توافر ابتداءً الالتزام بنظرة معرفية همّها الأول القوة التفسيرية في مقابل ، مثلاً التوافق مع نظام حياتي محدّد ، أو جملة من المعتقدات المقّدسة؛ وليس هناك من سبيل لأن يلزم – بشفاعة الحجة – الفصيل الذي يعتنق هذا المذهب المعرفي أن يتبنى المذهب الأول. مثل ذلك يصدق تماماً في شأن الأفكار السِّياسية والاجتماعية المتصلة بأطروحات عصرية متعدِّدة . أعتقد أنّي سعيد أن أعيش في مجتمع يعترف بحقوق الأفراد أمام الحكومة ، وأنّ الحكومة نفسها لا بد أنّ تتأسّس باستشارة المحكومين ، ولكن الاعتقاد بأنّ هذه الأفكار مسلمات بديهية سيكون محض استخفاف ، فأدبيات السِّياسة في الدولة الأوربية الحديثة تقوم على مفردات وتعريفات ببساطة لا توجد في أدب الأمم الأخرى ، خاصة التمييز والفصل بين ما هو "خاص" وما هو "عام" فمثلاً التأكيد المتكرر على حقوق المرأة لم يكن يوماً من هموم المجتمعات الأخرى مثلما كان هاجساً في الغرب ، لا بد إذن من تغيير طرائق التفكير".

يسترسل بروفيسور براون في حيثيات أطروحته مبيّناً أنّ كل متطلبات المعرفة الاجتماعية ذات الدلالة السِّياسية تتصل جذورها بنظام حياتي محدَّد وتعكس قيم ومصالح ذلك النمط الحياتي ، فليس هناك "رؤية من العدم" ، أي رؤية من غير منطلق ، لا توجد نقطة ارتكاز معلَّقة في الهواء ، بعبارة أخرى أية أحكام نطلقها أو رؤى نتخذها إنما هي صدى لأنساق من القيم والمرجعيات الثقافية . ويضيف بروفيسور براون" بالطبع إنّ هذا الموقف ليس جديداً والشك الذي ينطوي عليه موجود في الفلسفة الغربية من لدن ديفيد هيوم والذي ترك بصمات واضحة على الفكر الاجتماعي والسِّياسي في القرن العشرين ، فإذا أخذنا منهج الشك هذا مأخذ الجد ، فيتحتم علينا أن نكون مترددين في إطلاق أحكام قطعية تجاه الثقافات الأخرى ، ومن ثم ليس بوسعنا الافتراض أنّ رؤانا نحو الدين والعلم والسِّياسة هي ملزمة للآخرين".

وفي هذا الاتجاه ، تنزع فئة يسيرة من الفلاسفة الغربيين نحو ابتكار أرضية من الاتفاق نحو معالجة القضايا ذات المدلولات الأخلاقية والسِّياسية ، حينها يمكننا الاتفاق حول المسائل النسبية توطئة لقيام نظرية متطورة في النقد الذاتي تصلح لمجتمعاتنا والمجتمعات العالمية الأخرى . وفي إشارة أكثر وضوحاً يمضي بروفيسور براون قائلاً : وإذا طرحنا اعتبارات القوة والامتياز جانباً وأتيح لكل الأصوات أن تسمع يمكننا الوصول إلى حالة تكون المناظرة فيها حول الأجدى والأنفع ممكنة وفعالة.

ويمثِّل مثل هذا الخطاب – في تقدير بروفيسور براون – بنحوٍ ما ، آخر فرصة لفكر الحداثة أن ينجو من سهام النقد الموجَّه إليه ، وبنحوٍ آخر يمثِّل عودة إلى طرائق التفكير التي سادت في العصور السالفة ، الطرائق التي ترى أنّ المقتضيات الأخلاقية الجيدة تأخذ دائماً في حسبانها التفاصيل الدقيقة للظروف والمعطيات التي نشأت في كنفها الحالة موضوع النظر ، أو كما أبدع في توضيح ذلك استيفن تولمان في كتابة "الأجندة الخفية لفكر الحداثة " بقوله:" إنّ الحكمة التي تجمعت عبر التاريخ الإنساني قد طرحت جانباً في القرن السابع عشر مع بدايات النهضة الحديثة ، وأنا أقول معه إن في بحثنا عن المنطق الصوري ، والمبادئ العامة ، والبدهيات المجردة ، والنظرات الدائمة ، قد أفسدنا حركة الفكر الغربي في اتجاه علاقات التفاعل بين الثقافات".

وفي إشارة لإنهاء محاضرته قال بروفيسور براون :"في الختام دعوني ألخص ما في ذهني ، في معرض حديثي ، قد أشرت إلى فكرة صمويل هنتجتون عن "صدام الحضارات " ولكن الإشكالية تكمن في أنّ هذه الفكرة عن الحضارات هي ببساطة فكرة غير عملية ، وفي الحقيقة فإنّ صراع الحضارات يحدث في كل مكان ، في برادفورد ، وفي البوسنة ، وفي هذه القاعة ، كما في أصقاع آسيا ، لأنّ الحضارات ليست كيانات ذات هياكل ملموسة أو بناءات جامدة مصفوفة تحتل حيزاً من الأرض ، وإنما هي نسيج من نظم وعقائد وأفكار ، تواجد مع "الآخر" دائماً في الزمان والمكان ، بل إنّ صراع الحضارات قد يأخذ مداه أحياناً داخل الأفراد أنفسهم فالنزعة نحو جر السِّياسة إلى منطق القوانين العامة أمر فاشل" ، وعلى ضوء هذه المفاهيم ، عاد بروفيسور براون إلى الأمثلة التي ساقها في صدر المحاضرة، ليجيب على تساؤله الذي طرحه – أي كيف نفكِّر؟- ليقرِّر بوضوح أنّ فهم أي من الحالات الثلاث ، في حالة إخضاعه إلى سلطة القوانين العامة سيُمنى بالفشل، ففي حالة رشدي فإنّ محاولة الفهم من غير الأخذ في الاعتبار النسق المعتقدي للمسلمين أمر غير مفيد، وكذلك قراءة درسي للدول الإسلامية في مجال حقوق الإنسان لا يأتي بجديد ..... ماهو مطلوب إذن في كل هذه الحالات، هو نقلة تعبيرية بعيدة عن المنطق الصوري ، الحاجة جد ماسة بالنسبة للغربيين أن يجدوا طرقاً للتعبير عن رؤاهم في مثل هذه القضايا بحيث لا تُحتقر الشُّعوب الأخرى أو تُقلَّل من شأنها في هذا التعبير، وأن يبحثوا عن سبل للتعايش وليس سبلاً لرفع حدة التوتر. إعلان فينا لحقوق الإنسان 1993م تحدث عن الحاجة للأخذ في الاعتبار "مغزى الخصوصيات الإقليمية والقومية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المتعددة عندما نتناول قضايا حقوق الإنسان".

هذا الطرح- في تقدير المحاضر- قد تنبه إلى كبح غائلة "العالمية" في مفهوم حقوق الإنسان، وما من شك أن تلك خطوة في الإتجاه الصحيح ، وأختتم بروفيسور براون محاضرته القيِّمة مخاطباً – من بين الحاضرين – طلابه بقسم العلاقات الدولية والدبلوماسيين منهم بصفة خاصة أن يقتربوا أكثر من الثقافات الأخرى أثناء تأدية واجبهم المهني في أنحاء العالم المختلفة، وأن يحاولوا تطوير خطاب منفتح لا يفترض مسبقاً أفضلية نظام حياتي على الآخر، وبدلاً عن ذلك ، أن يتحسس الطرق ويكتشف السُّبل المختلفة التي تسعى إلى تحقيق إنسانية الإنسان، وأن يصبح الهم هو البحث عن "الآخر" المختلف ولكنه أيضاً في ذات الوقت "الآخر" المتساوي ، كما حرَّض بروفيسور براون طلابه من الأوربيين- على وجه التحديد- على الإقلاع عن الافتراض السائد بتفوق الفكر الغربي على غيره.